التحليل النظري والتفسير العملي لمشكلة البطالة في العراق للمدة (2004-2014)

د. الويس عبوش هدايه
جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

تعد البطالة إحدى المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث تؤثر على الفرد والمجتمع وتؤدي إلى هدر في الموارد البشرية وانخفاض في الدخل القومي. ونظرا لأهمية المشكلة فان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة وتحليل النظريات الاقتصادية للبطالة وبيان مدى قدرتها على تفسير ظاهرة البطالة في العراق وطرق معالجتها للتوصل إلى الأسباب الحقيقية للبطالة، وللتوصل إلى هدف البحث افترض الباحث أن مشكلة البطالة في العراق ترجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية. وقد توصل الباحث باستخدام منهجية التحليل الإحصائي الوصفي إلى عدد من الاستنتاجات منها التركز في الإنتاج وعدم التنوع حيث أن الإنتاج والتصدير لا يزال يعتمد على سلعة واحدة فقط (النفط)، كما أن سياسة الإنفتاح الاقتصادي وعدم وجود سياسة تجارية رشيدة أدت إلى اختفاء العديد من الصناعات وتدهور في القطاع الزراعي مما أدى إلى زيادة عدد العاطلين، ومن العوامل الأخرى لانتشار ظاهرة البطالة الفساد المالي والإداري وضعف الاستثمارات المحلية في القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.

وفي النهاية قدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تقدم بعض الحلول لمشكلة البطالة في العراق.

Abstract :

Unemployment regards one of the dangerous problems that faces Iraqi economic which affects upon individual and society which leads to destroy of human resources and it reduces in the national income. According to the problem importance, the aim of this study is to study and analyze economic theories of unemployment and to explain how these theories can offer explaining for unemployment phenomenon in Iraq and how to treat it to get to the real causes of unemployment. To reach to the aim of research, the researcher supposes that the unemployment problem in Iraq is due to several economical, political, social and securities factories.

By using mythology of descriptive statistics analysis, the researcher reaches to some conclusions such as focusing on production and not variety. Production and exporting still depend only on one commodity (oil). In addition to the policy of economic openness and lack of rational commercial policy cause disappearance of many industries and destroy of agriculture sector which cause increasing of unemployment numbers. One of the other factories of separating unemployment are administration and financial corruption and the weakness of logical investments in the productive sector besides missing of balancing between output of high education and labor market. In the end, the researcher applies some results which can apply some solutions for unemployment problem in Iraq.

المقدمة :

تعد البطالة إحدى المشاكل الخطيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر على الفرد والمجتمع وتؤدي إلى هدر في الموارد البشرية وانخفاض في الدخل القومي، كذلك فان البطالة توفر البيئة المناسبة لتشجيع الإرهاب وخاصة في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة في العراق. ونظرا لأهمية المشكلة فان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة وتحليل النظريات الاقتصادية للبطالة ومدى قدرتها على تقديم تفسير لمشكلة البطالة في العراق وطرق معالجتها للتوصل إلى الأسباب الحقيقية للبطالة في العراق. وعلى الرغم من جهود الحكومة العراقية في معالجة مشكلة البطالة ألا أنها لم تحقق نتائج ايجابية في هذه المجال حيث تفاقمت مشكلة البطالة بشكل كبير خلال مدة الدراسة.

لقد كان للتدمير الشامل للاقتصاد العراقي وتوقف العديد من المنشات الإنتاجية وتدمير البنى التحتية خلال الحروب الثلاث وانتشار ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003 وعدم وجود سياسة اقتصادية رشيدة اكبر الأثر في زيادة معدلات البطالة. أن معالجة مشكلة البطالة تتطلب من الحكومة العراقية وضع برنامج متكامل للتصحيح الهيكلي في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص لمشاركة الحكومة في استيعاب جزء من العاطلين عن العمل، وهذا لا يتحقق ألا من خلال دعم القطاع الخاص وإصدار التشريعات الخاصة بحمايته.

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة البطالة منذ عام 2003 وهي مشكلة معقدة ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية على الفرد والمجتمع، حيث أن البطالة تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول وتفكك الأسرة التي هي نواة المجتمع وخاصة في الدول النامية ومنها العراق والتي تفتقر إلى نظام الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل.

هدف البحث :

الهدف من البحث هو محاولة لدراسة النظريات الاقتصادية للبطالة ومدى قدرتها في تفسير مشكلة البطالة في العراق ومن ثم دراسة وتحليل الأسباب الحقيقية للبطالة في العراق وإمكانية معالجتها.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث كونه يتناول مشكلة البطالة في العراق والتي تعد من المشكلات المعقدة حيث تترك أثارها السيئة على الفرد والمجتمع وتؤدي إلى هدر في الموارد البشرية وخسارة الناتج المحلي الإجمالي، ولذا فان من أولويات الحكومة وضع برنامج متكامل لمعالجة مشكلة البطالة.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها أن مشكلة البطالة في العراق تعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والتي تشكل اكبر تحدي تواجهه الحكومة العراقية.

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على منهجية التحليل الإحصائي الوصفي بالاعتماد على البيانات المتاحة عن بعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بتشخيص مشكلة البطالة في العراق.

هيكل البحث :

ومن اجل التوصل إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية تناول المبحث الأول النظريات الاقتصادية للبطالة أما المبحث الثاني فقد استعرض واقع وطبيعة السكان في العراق، أما المبحث الثالث والذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة فقد تناول التحليل الواقعي لمشكلة البطالة في العراق، وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وقدم عدد من التوصيات والمقترحات المتواضعة لعلها تكون أدوات مهمة يأخذ بها متخذي القرار في الدولة العراقية.

المبحث الأول
التفسير النظري للبطالة

يتناول هذا المبحث تعريف البطالة وأنواعها وتقديم عرض شامل للنظريات الاقتصادية المفسرة لمشكلة البطالة في اقتصادات ذات أنظمة اقتصادية متباينة وذلك تمهيدا لتشخيص مشكلة البطالة في العراق.

أولا: تعريف البطالة

هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل بحسب الإحصاءات الرسمية وهما:

١- أن يكون قادرا على العمل.
٢- أن يبحث عن فرص عمل.

وبناء على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) بان العاطل عن العمل هو ((كل شخص قادر على العمل ويبحث عنه ويقبله عند معدل الأجر السائد لكنه لا يجده)). (جوارتيني وستروب،١٩٩٩،٢٠٢) واستنادا إلى ذلك فانه يمكن أن تحدد الحالات التي لا يعتبر الأفراد عاطلين عن العمل وهي: (زكي،١٩٩٨، ١٤-١٩)

١- العمالة المحبطة

وتتمثل في الحالات التي يكون الأفراد قادرين وراغبين في العمل ولكنهم لم يجدوه فامتنعوا عن البحث عنه لأنهم أحبطوا تماما (discouraged)

٢- العمالة التي تعمل لبعض الوقت: وهم الأفراد ممن لا يستطيعون أيجاد عمل كل الوقت حتى وان أرادوا ذلك، حيث أن مثل هؤلاء يصنفون بأنهم في حالة نقص في التشغيل.

٣- الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد.

٤- الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون فعلا،ولذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل (not seeking work) مثل الطلبة.

٥- الأفراد الأثرياء: في الحياة الواقعية قد يوجد بعض الأفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لانهم في درجة من الثراء يجعلهم في غنى عن العمل، حيث أن هؤلاء لا يعتبرون عاطلين عن العمل.

ثانيا: أنواع البطالة

تقسم البطالة الى عدة انواع منها:

١-البطالة الدورية :تحدث البطالة الدورية (unemployment cycles) في الاقتصادات الرأسمالية، وهي ناجمة عن مرحلة الانكماش الاقتصادي (Economic Reccession) للدورة التجارية ،حيث ينخفض الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير مما يجبر الشركات على تسريح اعداد كبيرة من العمال لخفض التكاليف، وتميل البطالة الدورية الى خلق المزيد من البطالة لان العمال المسرحين تنخفض لديهم القدرة الشرائية بسبب النقص في الاموال التي لديهم مما يؤدي الى قلة الطلب على السلع والخدمات مما يدفع الشركات الى تسريح المزيد من العمال. (Amado,2017,10)

٢-البطالة الاحتكاكية :البطالة الاحتكاكية (Frictional unemployment) تنتج بسبب انتقال العمال بصورة مستمرة بين المناطق والمهن المختلفة ،وتنشا بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل. اي ان هذا النوع من البطالة يتحدد بفترة زمنية ترتبط بانتقال العامل من عمل الى اخر، وهذا الانقطاع عن العمل والبحث عن عمل اخر قد يكون بسبب الخبرة ،شروط الدفع ،وقت العمل، مكان العمل ،صناعات موسمية الى اخره.والبطالة الاحتكاكية قد تكون جيدة للاقتصاد لانها قد توفر للعامل فرصة للعمل في وظيفة افضل وذات انتاجية اكبر. (زكي،١٩٩٧،٢٥)

٣-البطالة الهيكلية: تنشا البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخيرات العمال العاطلين والراغبين بالعمل والباحثين عنه، وهذه التغيرات الهيكلية اما ان تكون راجعة الى تغير في هيكل الطلب مثل تحول الطلب من الهاتف الارضي الى الهاتف النقال، او يكون راجعا الى تغير اساسي في الفن الانتاجي المستخدم، ومن الامثلة على ذلك عندما تقوم الشركات باحلال الروبوتات بدلا من العمال الذين يقومون بتشغيل المكائن والالات. (زكي،١٩٩٧،٢٨) (Amado,2017,12)

٤-**البطالة المقنعة:** تتمثل البطالة المقنعة (Disguised unemployment) في الحالة التي يتواجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وهذا يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيا يذكر، بحيث لو تم الاستغناء عنهم فان الانتاج لم ينخفض. وهذا النوع من البطالة يسود في اغلب الاحيان في الدول النامية، ولمعالجة هذا النوع من البطالة فان ذلك يتطلب ربط عدد العاملين بالانتاجية، ونقل العمالة الفائضة الى القطاعات الاخرى. (الراوي وجاسم،١٩٨٩،٦٨)

٥-**البطالة الاختيارية:** تتضمن البطالة الاختيارية (Voluntry unemployment) في الحالة التي يترك العامل بإرادته لتفضيله وقت الفراغ او لانه يبحث عن عمل افضل او انه ثري ولديه اموال وفيرة وهو بهذا ليس بحاجة الى اجر مقابل عمله، فالقرار هنا قرار اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل. (زكي١٩٩٨،٢٨)

٦-**البطالة الاجبارية:** البطالة الاجبارية (Involuntry unemployment) وهي الحالة التي يترك العامل عمله بشكل اجباري، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في اوقات الكساد. (زكي،١٩٩٨،٣٠)

ثالثا: النظريات الاقتصادية للبطالة

يشهد التاريخ الاقتصادي العديد من النظريات الاقتصادية التي تقدم تفسيرا لمشكلة البطالة واسبابها وطرق معالجتها والتي اختلفت فيما بينها حسب طبيعة النظام الاقتصادي والعوامل التي ادت الى ظهورها. وفي هذه الفقرة سوف يستعرض الباحث اهم تلك النظريات.

١-النظرية الكلاسيكية: تستند المدرسة الكلاسيكية على تقاليد اساسية والتي تتضمن الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية تعمل في كل زمان ومكان والتأكيد على فكرة المصلحة الشخصية وانسجام المصالح والدعوة الى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، والايمان المطلق بمؤسسات النظام الرأسمالي التي تقوم على اساس الملكية الخاصة والمنافسة ودافع الربح ومرونة الاسعار. (سلمان،١٩٧٤،١٢٣) .وبناء على الاسس والفرضيات التي جاء بها الكلاسيك فانه من الاستحالة حدوث بطالة اجبارية وان الاقتصاد دائما يكون في حالة تشغيل كامل وذلك استنادا الى قانون ساي للاسواق الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب (Supply creates it's on demand) وفي هذه الحالة فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن الاستخدام ألكامل حيث افترض الكلاسيك التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار وان حدثت بطالة فهي موقته لا تلبث ان تزول بفعل مرونة اسعار السلع وأسعار الفائدة والأجور، وهي الكفيلة بإعادة التوازن وتحقيق مستوى الاستخدام الكامل. (باشا، الامين،١٩٨٣،٨٤) .يتضح من العرض اعلاه ان النظرية الكلاسيكية لا تقدم اي تفسير لمشكلة البطالة في العراق لان البيئة التي انتشر فيها الفكر الكلاسيكي في نهاية القرن الثامن عشر تختلف تماما عن البيئة والظروف الاقتصادية في العراق، حيث شهدت اوربا الثورة الصناعية والتي تتمثل في حركة ضخمة من الاختراعات ادت الى تغير الفن الانتاجي واحلال المكائن بدلا من العمل اليدوي وكان لهذا التقدم نتائج غاية في الاهمية ومنها تركز استثمارات ضخمة في الصناعة وزيادة الانتاج الذي يتطلب البحث عن اسواق داخلية وخارجية (سعيد،١٩٥٣، ١٣٠-١٣٥) فضلا عن ذلك فان النظام الاقتصادي في اوربا في تلك الفترة اقترن بمجموعة من الخصائص منها سيادة القطاع الخاص وتطبيق مبدأ حرية التجارة

الدولية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي. (حشيش،١٩٧١، ٢٣-٢٨) .اما بالنسبة للنظام الاقتصادي في العراق فانه اقتصاد غير واضح المعالم ولا يمكن وصفه بدقة فيما اذا كان نظاما اشتراكيا او رأسماليا او مختلطا بالرغم من اعلان الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بتفعيل دور القطاع الخاص ولكن لحد الان لا يزال القطاع الحكومي هو السائد حيث انه بالرغم من ان القطاع الخاص يمثل (98.3%) من اجمالي الوحدات الصناعية والبالغة (17752) منشاة مقابل (1.5%) مملوكة للدولة وحوالي (0.2%) ملكية مشتركة فان شركات القطاع العام مسؤولة عن انتاج (90%) من اجمالي الانتاج الصناعي. (وزارة الصناعة والمعادن،٢٠١١، ٤-٦)

٢-الفكر الماركسي ومشكلة البطالة: ان مشكلة البطالة في الفكر الماركسي ترتبط بجوهر النظام الرأسمالي الذي يؤدي الى زيادة بؤس الطبقة العاملة وانخفاض مستوى معشيتها ففي الوقت الذي يتراكم راس المال لدى الطبقة الرأسمالية، فانه بالمقابل يؤدي الى زيادة بؤس وفقر الطبقة العاملة وذلك بسبب زيادة التركيب العضوي لراس المال باستمرار وبالتالي تكون نسبة راس المال المتغير (قوة العمل) اقل بكثير من راس الاموال الانتاجية في عملية الانتاج، مما يؤدي الى زيادة عدد السكان عن القدر اللازم لاحتياجات الانتاج، الى ان يزيد عرض العمل عن الطلب عليه، مما يؤدي الى انتشار البطالة وخلق جيش الاحتياطي الصناعي. (حشيش،١٩٧٤، ٤٠١١-٤٠١٢) .من العرض السابق يتضح ان الفكر الماركسي يطرح قضية الصراع الطبقي في نطاق يتبنى الرأسمالية الصناعية في اوج عظمتها ولهذا فان الفكر الماركسي لا يمكن ان يفسر مشكلة البطالة في العراق لأنه اساسا لم يدخل مرحلة التطور الصناعي ولا يوجد نظام رأسمالي في العراق كما هو الحال في الدول الاوربية انذاك.

٣-النظرية النيوكلاسيكية: انتهج الاقتصاديون النبوكلاسيك نفس المنهج الذي اتخذه الاقتصاديون الكلاسيك في معالجة مشكلة ألبطالة وكانت لديهم قناعة باستحالة حدوث بطالة واسعة استنادا الى قانون ساي للمنافذ، وان مرونة الاجور والأسعار كفيلة بإعادة التوازن الى الاقتصاد وتحقيق التشغيل ألكامل وان حدثت بطالة فأنها تكون بطالة اختيارية او احتكاكية (زكي،١٩٩٨، ٢٦٤). ان النظرية النيوكلاسيكية لا تقدم اي تفسير لمشكلة البطالة في العراق لأنها اعتقدت بنفس الافكار للمدرسة الكلاسيكية في تفسير مشكلة البطالة في ظل الرأسمالية الصناعية.

٤-النظرية الكينزية ومشكلة البطالة: رفض كينز الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيك فيما يتعلق بمشكلة البطالة وطرق معالجتها، واسس لنظرية عامة تقوم على اساس ان الطلب الكلي الفعال (Aggregate effective damand) والذي يتمثل في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري هو المحدد لحجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والاستخدام، وان زيادة تشغيل العمال يتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الفعلي، وبناء على ذلك فان النتيجة التي توصل اليها هي ان الاقتصاد الرأسمالي يعجز ان يولد من ذاته وبطريقة تلقائية تحقيق التشغيل الكامل والخروج من أزماته، لذلك اقترح تدخل الدولة للتأثير على حجم الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل. (Mouhammed,2010,56) .وبالنسبة لمشكلة البطالة في العراق فانها لا تتعلق بنقص الطلب ووفرة الانتاج، حيث ان الاقتصاد العراقي لا يعاني اصلا من وفرة الانتاج، اذ ان الجزء الاكبر من المنشات الصناعية لا تعمل بكامل طاقتها الانتاجية نتيجة لنقص المستلزمات الضرورية لعملية الانتاج وخاصة نقص الطاقة الكهربائية فضلا عن ذلك فان (30%) من الشركات العاملة متوقفة. (وزارة الصناعة والمعادن،٢٠١١،٤) كما ان القطاع النفطي يعد الممول الاساسي لرواتب القوى العاملة حيث يتم دفع (50%) من رواتب القوى العاملة في العراق من اموال النفط والتي يتم انفاقها على الاسواق الخارجية وليس على السوق المحلية، علما ان العمالة في هذا القطاع لا يتجاوز (2%). (كنتر،٢٠١٣،٣٩)

٥-**مدرسة شيكاغو ومشكلة البطالة:** قدمت المدرسة النقودية (Monetarism) تفسيرا للبطالة استنادا الى عوامل نقدية بحتة،وهي بهذا ترجع جميع التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات. كما دعى النقوديون الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان يقتصر دورها على وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. وان علاج البطالة يتطلب تحفيز رجال الاعمال للقيام بالاستثمار وزيادة الانتاج مما يؤدي الى زيادة الطلب على القوى العاملة والقضاء على مشكلة البطالة. (رمزي،١٩٩٨، ٤٢٢-٤٢٣). وبناء على ما ورد اعلاه هل يقدم النقوديون تفسيرا لمشكلة البطالة في ألعراق الواقع ان الحل الذي جاء به النقوديون لمعالجة مشكلة البطالة في الدول الرأسمالية لا يقدم تفسيرا للبطالة في العراق لان نظريات النقوديون ظهرت في نظام اقتصادي رأسمالي متطور يختلف تماما عن نظام اقتصادي غير واضح المعالم في العراق. اما بالنسبة لعرض النقود والسياسة النقدية التي اعتبرها النقوديون اساس كل التقلبات الاقتصادية فان العراق لا يمتلك سياسة نقدية بالمعنى الحقيقي، حيث ان هناك ضعف واضح في تطبيق ادوات السياسة النقدية (عمليات السوق ألمفتوحة، سعر الخصم، سعر الفائدة) بسبب ضعف المؤسسات الانتاجية والخدمية وعدم وجود سوق مالية متطورة، واقتصر دور البنك المركزي الى حد ما على مزاد بيع العملة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي.

٦-**التفسير التكنولوجي والتنظيمي للبطالة:** الاقتصادي شومبيتر لم يقدم نظرية تناقش مشكلة البطالة، ولكن نظريته في دورة الاعمال تركز بوضوح حول كيفية تقليل معدل البطالة. المبتكرين (Innovations) قادرين على خلق وظائف جديدة من خلال انتاج منتج جديد او نوعية جديدة او ابتكار طريقة جديدة للإنتاج او ادخال تكنولوجيا جديدة في عملية الانتاج، كذلك فتح اسواق جديدة او ايجاد مصادر جديدة للمواد الاولية. لقد اعطى شومبيتر اهمية خاصة للمنظم (Entrepeneur) في تحليله باعتباره الشخص المغامر الذي يقيم المشروعات ويمتلك الشجاعة والنظرة بعيدة المدى وحب التجديد والمغامرة (Schumpeter,1934,66). وفي العراق الذي شهد تطورا كبيرا في عقد السبعينات لم يعد الان كذلك حيث يشهد نزيف في هجرة الكفاءات العلمية من اساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين...الخ. الامر الذي ادى الى المزيد من التخلف الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

المبحث الثاني
واقع وطبيعة السكان في العراق

تسعى جميع الدول الى وضع قاعدة بيانات والتي تتضمن احصاءات دورية عن اعداد السكان ومعدل النمو والتوزيع المكاني للسكان (الحضر-الريف) والجنس والمستوى التعليمي ومعدلات البطالة...الخ، وذلك لوضع الخطط اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة باعتبار العنصر البشري العامل الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية. لذا حاول الباحث الحصول على البيانات الدقيقة عن المتغيرات السكانية بالاعتماد على المصادر المختلفة لتحقيق هدف البحث.

اولا:- مجموع السكان ومعدل النمو

نلاحظ من الجدول (١) زيادة عدد سكان العراق من (27.903) مليون نسمة عام 2005 الى (32.481) مليون نسمة عام 2010 كما بلغ عدد السكان عام 2014 حوالي (36.004) مليون نسمة. ويتميز العراق بمعدلات النمو المرتفعة والتي تراوحت بين (3.2% – 2.8 %) للفترة المدروسة وهي اعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين (1%) الى (1.8%) ويعود هذا الارتفاع الى زيادة معدلات الخصوبة الذي يصل في بعض السنوات الى (4.3%). ان زيادة معدل النمو السكاني يعني ضخ قوة عمل جديدة في سوق العمل وقد يكون لها اثار ايجابيا لكونها تزود الاقتصاد بقوة انتاجية متجددة تسهم في النمو الاقتصادي، واذا لم تستغل هذه الزيادة السكانية بالشكل الصحيح عن طريق استيعابها في المشاريع الانتاجية فانها سوف تؤدي الى بطالة اكبر. (كاظم،٢٠١١، ١٠).

ويظهر من الجدول تباين التوزيع السكاني بين الحضر والريف، حيث يشكل سكان الحضر ثلثي سكان العراق وهذا يشكل تحديا كبيرا للحكومة العراقية وذات تأثير سلبي باتجاهين، اذ يشكل الاتجاه الاول ضغط شديد على الموارد الحكومية الماء، الكهرباء، الخدمات الصحية، التعليم، البيئة...الخ. والاتجاه الاخر يتمثل في استنزاف القوى العاملة اللازمة لاستغلال الاراضي الزراعية ، حيث تؤكد معظم الدراسات ان الهجرات المتتالية من الريف الى المدينة عبر العقود الماضية كانت بسبب البحث عن فرص العمل، لذلك على الحكومة وضع برامج للاستثمار وتطوير القطاع الزراعي بما يحقق التنمية الشاملة في القطر.

جدول (1) مجموع السكان ومعدلات النمو في العراق للسنوات (2004-2014)

السنوات / السكان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع السكان (الف نسخة)	27139	27963	28810	29682	31895	32106	32481	33330	34208	35095	36004
سكان الحضر الى اجمالي السكان(%)		66.9	66.7	66.5	66.4	66.2	69.0	69.0	69.1	60.1	
سكان الريف الى اجمالي اسكان(%)		33.1	33.3	33.5	33.6	33.8	31.0	31.0	30.9	30.9	
معدل النمو		2.8	2.9	3.0	3.1	3.0	3.0	3.2		2.9	

المصادر:

١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، 2015 ،ص[46].

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، كانون الاول2012،ص[49]

٣- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012 ص[272].

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا)، المجموعة الاحصائية السنوية لمنطقة الاسكوا، العدد31،2012،ص[9] .

ثانيا:- السكان ومعدل البطالة

١-معدل البطالة حسب الحالة العلمية: نلاحظ من الجدول (2) انخفاض كبير في معدل البطالة للحاصلين على شهادة الابتدائية، من (55.10%) عام 2003 إلى (12.20%) عام 2008، وهذا مؤشر جيد على استعداد هذه الفئة للعمل بأي فرصة عمل وخاصة الإعمال التي لا تطلب مهارة عالية، كما ونلاحظ ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الدراسة الإعدادية من (8.09%) عام 2003إلى (15.2%) عام 2008 والذي يعزى إلى عدم التناسب بين مخرجات الإعدادية، وسوق العمل إضافة إلى نقص الخبرة لدى هذه الفئة وعدم اهتمام الدولة بالمدارس المهنية، كما ونلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع معدل البطالة بين حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس وذلك بسبب عدم وجود التكامل والتنسيق الكامل بين خطة القبول على مستوى الأقسام والكليات وسوق العمل. وبالنسبة لحملة الماجستير فقد ارتفع معدل البطالة من(6.29%)عام 2004 إلى (8.4%)عام 2008ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الحاصلين على هذه الدرجة فضلا عن تفضيل الوزارات وخاصة الجامعات العراقية على حملة الدكتوراه، كما إن بعض هذه الاختصاصات لا تتناسب وسوق العمل وخاصة العلوم الإنسانية ودراسات العلوم الشرعية والفقهية. وتشير الدراسات الاقتصادية إن البطالة تتناسب عكسيا مع ارتفاع المستوى التعليمي، حيث تتزايد في فئات الحاصلين على تعليم منخفض، وطبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2007شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة شهادة الإعدادية وما دون (57.9%)من مجموع العاطلين عن العمل في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل ممن يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (29.1%)وتعكس النسبة

العالية للعاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا (5.4%) والبكالوريوس (13.9%) هيكل الطلب على هذه الاختصاصات وعدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢،١٢٦)

جدول (2) معدل البطالة حسب الحالة العلمية للسنوات (2003-2008)

المستوى العلمي / السنة	ابتدائية	متوسطة	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتورة
2003	55.10	13.48	8.09	9.63	12.45	0.47	—	—
2004	54.60	15.78	6.93	10.69	11.51	0.12	0.29	0.02
2005	52.89	15.45	7.09	11.90	12.40	0.08	0.28	0.01
2006	18.30	18.19	17.15	15.45	19.76	6.66	4.80	0.0
2007	—	—	—	—	—	—	—	—
2008	15.0	14.2	15.2	14.6	16.1	5.3	8.4	2.7

المصدر:

١- وزارة التخطيط والتعاون الالماني، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مع التشغيل ووالبطالة للسنوات (2003-2008) ص ص٣٤-٣٥

٢- البيانات غير متاحة للسنوات (2007)،(2008-2009)

٢- **معدل البطالة حسب الفئات العمرية: يلاحظ** من الجدول (3) ارتفاع معدل البطالة بين فئة الشباب، ويشكل هذا النوع من البطالة تحدياً كبيرا للحكومة العراقية لأنها تمثل أعلى من المعدل العام، وهذه الفئة أكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي، نلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين فئة الشباب لسنة 2009 للفئات (15-19)،(20-24)،(25-29) والتي تعد أكثر الفئات نشاطاً ما نسبته (34.1%)،(26.0%)،(17.6%) على التوالي، ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض في الفئات العمرية الأخرى. ويبدو أن الحكومة العراقية لم تتخذ إجراءات فعالة لمعالجة مشكلة البطالة بين فئة الشباب بدليل أن نسبة البطالة خلال المدة (2004-2008) لم تتغير ألا بنسبة ضئيلة جدا.ويعزى السبب في ارتفاع البطالة في هذه الشريحة العمرية (15-29) إلى ارتفاع البطالة بين الإناث بما يفوق مشاركتهن في قوة العمل بنحو ثلاث إضعاف. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية,125,2012)

جدول (3) معدلات البطالة حسب الفئات العمرية للسنوات (2004-2014)

	معدلات البطالة						
	2004	2005	2006	2007	2008	2014
19-15	36.2	30.3	24.4	—	34.1	24.5
24-20	35.2	26.5	26	—	27.5	17.5
29-25	27.5	19.7	17.6	—	17.6	13.9
34-30	21.6	14.2	10.9	—	10.72	9.3
39-35	17.5	11.3	7.1	—	7.7	7.0
44-40	12.8	8.5	4.8	—	6.3	3.5
49-45	10.5	6.9	2.6	—	5.1	4.0
54-50	11.7	6.9	2.7	—	4.8	5.6
59-55	10.7	8.2	1.9	—	4.9	5.5
64-60	10	7.7	1	—	4.6	2.9
65 فأكثر	14.5	8.2	1	—	5.3	6.9

المصدر:

١- وزارة التخطيط والتعاون الالماني، التشغيل والبطالة لعام 2008

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة التشغيل والبطالة في العراق 2006، ص6

٣- هناء عبد الجبار صالح، العمل غير المهيكل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص341 (—) البيانات غير متاحة للسنوات (2007)، (2009-2013)

٣-معدل البطالة حسب البيئة والجنس: يلاحظ من الجدول (4) تباين معدلات البطالة بين الريف والحضر حيث تراوحت في الحضر بين (11.5%-30%) وفي الريف (10.9%-28.1%) خلال مدة الدراسة، كما نلاحظ من الجدول (4) ارتفاع معدل البطالة بالنسبة للإناث في الحضر من (22.3%) الى (31.0%) الى (8.9%) للاعوام 2003-2014 على التوالي، اما في الريف فقد انخفضت معدل البطالة بالنسبة للذكور من (28.9%) الى (7.3%)، اما بالنسبة للاناث فقد ارتفع معدل البطالة من (6.7%) الى (12.7%) للاعوام 2003-2014 على التوالي. ويرجع هذا التباين الى ان معظم المشاريع والمؤسسات الانتاجية تتركز في المدينة، حيث انها تفضل في اغلب الاحيان استخدام الذكور على الاناث وخاصة في القطاعات الانتاجية، اما في الريف فان القطاع الزراعي يستوعب جزءاً من العمالة من الذكور والاناث والتي تعد عمالة ناقصة في اغلب الاحيان. وجدير بالذكر ان انخفاض معدل البطالة بين الذكور تعزى بالدرجة الاساس الى تشغيل اعداد كبيرة منهم في اجهزة الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي بالاضافة الى اعمال الاعمار التي استوعب عدد من القوى العاملة.

جدول رقم (4) معدلات البطالة حسب البيئة والجنس للسنوات (2003 – 2014)

	الحضر			الريف			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
2003	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005	18.6	22.68	19.27	20.18	2.55	16.09	19.22	14.15	17.97
2006	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.50
2007	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7
2008	13.09	25.0	15.19	14.8	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34
2009	—	—	—	—	—	—	—	—	15.3
2010	—	—	—	—	—	—	—	—	15.2
2011	—	—	—	—	—	—	7.0	13.0	11.1
2012	10.6	28.2	13.3	8.4	8.5	8.4	9.9	22.6	11.9
2013	—	—	—	—	—	—	—	—	15.1
2014	8.9	24.8	11.5	7.3	12.7	8.1	8.4	21.9	10.9

المصدر:

١- كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق-الواقع-الاثار اليات التوليد وسبل المعالجة، ايلول 2011، ص4 منشور على موقع الكتروني kamelalfatlaw@yahoo.com
٢- صندوق الامم المتحدة للسكان، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، ص124
٣- جامعة الدول العربية، الدول العربية، ارقام ومؤشرات العدد (6)، 2017، ص74.

٤-معدل البطالة حسب المحافظات: يلاحظ من الجدول (5) تباين معدلات البطالة بين المحافظات، حيث شهدت بعض المحافظات معدلات مرتفعة مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث شهدت محافظة ذي قار والمثنى ونينوى وصلاح الدين والقادسية معدلات بطالة عالية، وتمثل حوالي (30.8%)،(24.8%)،(21.9%)،(18%)،(14.7%) على التوالي لعام 2008، وقد حققت البصرة أدنى معدلات البطالة ثم واسط والسليمانية، ويعود السبب الحقيقي لارتفاع معدل البطالة في محافظة ذي قار إلى طبيعة اقتصاد المحافظة الذي يتركز أساسا على الزراعة والرعي ومحدودية النشاط الخاص فيها، وهذا هو حال محافظة المثنى أيضا، أما ارتفاع معدلات البطالة في محافظات نينوى، الانبار، صلاح الدين يعود بالدرجة الأساس إلى عدم الاستقرار الأمني. أما في المحافظات التي تنخفض فيها معدلات البطالة نسبيا فان طبيعة اقتصادها هو المحدد الرئيسي لاتجاه ظاهرة البطالة

فضلا عن الاستقرار الأمني النسبي الذي تتمتع به كما هو الحال في البصرة وواسط والسليمانية. أما كربلاء والنجف فأنهما يعتبران من أهم مراكز السياحة الدينية، كما أن كربلاء تعتبر منطقة زراعية نشطة نسبيا بسبب طبيعة القطاع الزراعي القائم على المحاصيل الدائمة، حيث تنتج (13.7%) من التمور في القطر، كما ان القطاع الزراعي في كربلاء يشغل (10,13%) من مجموع العمال الدائمين في العراق. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٠،١٢٥). وعند تفحص البيانات لعام 2014نلاحظ انه بالرغم من الانخفاض النسبي في معدل البطالة في مختلف المحافظات ألا أن محافظة ذي قار والانبار لا زالت تشهد ارتفاعا في معدل البطالة والبالغ (17.4%),(19.6%) لعام 2008 على التوالي، بينما شهدت أدنى معدلات البطالة كل من محافظة كركوك والسليمانية.

جدول (5) معدلات البطالة حسب المحافظات للسنوات 2008-2014

	2004	2005	2006	2008	2011	2014
نينوى	36.20	18.21	27.48	21.91	7.3	8.2
كركوك	31.30	17.91	7.90	12.63	2.5	2.9
ديالى	34.70	17.81	18.47	14.62	15.0	8.8
الانبار	25.00			13.77	18.0	19.6
بغداد	28.50	16.80	15.74	11.77	9.7	13.3
بابل	13.50	10.97	14.10	12.34	9.5	9.5
كربلاء	13.00	17.52	18.53	14.20	9.6	6.7
واسط	17.00	7.25	8.82	12.71	9.7	7.2
صلاح الدين	16.90	20.14	18.36	18.01	12.4	8.2
النجف	21.60	23.73	18.90	14.48	10.4	8.3
القادسية	35.20	26.03	19.89	14.78	13.7	13.2
المثنى	29.90	27.75	22.94	24.89	14.5	8.0
ذي قار	46.90	33.24	27.82	30.81	19.4	17.4
ميسان	24.60	21.78	18.68	16.58	15.4	16.5
البصرة	10.50	7.90	12.46	15.51	10.3	12.2
دهوك				16.91	9.0	8.8
اربيل				13.22	7.3	8.3
السليمانية		12.75	13.75	11.88	15.0	5.7

المصدر:

١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة لعام 2008، ص[33].

٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2016، جدول(10-2)

٣- هناء عبد الجبار صالح، العمل غير المهيكل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص[336]. منشورة على الموقع الالكتروني.

٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، قسم احصاءات البيئة، 2012، ص118

المبحث الثالث

التفسير الواقعي للبطالة في العراق

تعزى مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003 إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، حيث إن النظريات الاقتصادية للبطالة لم تقدم إي تفسير واقعي لمشكلة البطالة في العراق وذلك لاختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والفجوة التكنولوجية بين تلك الدول والعراق، وفي هذا المبحث سوف يتم تشخيص أهم العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في العراق.

أولا: الاختلال في هيكل التجارة الخارجية

١-التركيب الهيكلي للصادرات

يتضح من الجدول (6) إن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بالدرجة الأساس في تمويل عملية التنمية الاقتصادية على صادرات النفط الخام، حيث تشكل صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة المدروسة (2003-2014) حوالي (99%)، إما الصادرات من بقية القطاعات الأخرى السلعية فتشكل حوالي (1%) من أجمالي الصادرات، وبالرغم من زيادة حجم الصادرات الغير النفطية خلال فترة الدراسة إلا إن هذه الزيادة كانت متواضعة جدا مقارنة بالصادرات النفطية (لاحظ الجدول 6). وتشير النظريات الاقتصادية إن التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي (engine economic growth) إي إن زيادة حجم الصادرات تؤدي الى زيادة الدخل في القطاعات المنتجة للسلع المصدرة وتؤدي كذلك إلى زيادة الطلب على السلع الوسطية وعناصر الإنتاج (العمل رأس المال) لزيادة إنتاج تلك السلع المخصصة للتصدير، وينتج عن ذلك استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة وبضمنها القوى العاملة وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي (الادريسي، لا يوجد سنة الطبع، ٣٧٦)

جدول (6)

التركيب الهيكلي للصادرات

للفترة(2003-2014) القيمة: مليون دولار

الصادرات / السنوات	الصادرات		المجموع	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات(%)
	النفط الخام	السلع الأخرى		
2003	8.148	1563	9711	84
2004	17.703	107	17810	99
2005	23.578	119	23697	99
2006	30.298	231	30529	99
2007	39.270	317	39587	99
2008	63.216	510	63726	99
2009	39.134	296	39430	99
2010	51.376	388	51764	99
2011	79.083	598	79681	99
2012	93.503	698	94209	99
2013	89.095	673	89768	99
2014	83.351	630	83981	99

المصدر: أعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية.

١- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاقتصادية السنوية،2014،ص ص95-96.

٢- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاقتصادية السنوية،2015،ص ص96-97.

وبالرغم من كون القطاع النفطي القطاع القائد للاقتصاد الوطني ألا انه يستوعب فقط -3%) (2% من القوى العاملة وهي نسبة متواضعة جدا، حيث انه من المفروض طبقا للنظرية الاقتصادية انه كلما زاد حجم الصادرات كلما شجعت المنتجين الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على القوى العاملة. (كنتر،٢٠١٣، ٣٩). ولا بد من الإشارة هنا إن تأثير الصادرات على الناتج القومي والدخل والتشغيل يكون اكبر إذا كانت الصادرات من السلع المصنعة (تنويع الصادرات) وذلك بسبب التشابك الاقتصادي بين القطاع الصناعي وبقية القطاعات مقارنة بالقطاع النفطي الذي يكون ارتباطه بالقطاعات الأخرى ضعيفا وتأثيره في امتصاص البطالة محدودا لاسيما وان هذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال ويحتاج إلى مهارات فنية عالية الخبرة.

٢-التركيب الهيكلي للاستيرادات

بالنسبة للتحليل الاقتصادي تمثل الاستيرادات الطلب المحلي للسلع الأجنبية بما فيها السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية والرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ولكنها في نفس الوقت تحفز النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية وتشجع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال). حيث يلاحظ من الجدول (7) إن الاستيرادات من السلع المصنعة تشكل في المتوسط حوالي (75.5%) من إجمالي الاستيرادات، أما الاستيرادات من المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين فتشكل في المتوسط(9.8%) , (14.7%)على التوالي أن زيادة حجم الاستيرادات تعزى إلى تراجع قدرة الوحدات الإنتاجية وضعف مرونتها في تلبية الحاجات المحلية فضلا عن المنافسة الحادة التي يواجهها الإنتاج المحلي بفعل فتح الأسواق الخارجية للمنتجات المستوردة دون وجود ضوابط واعتماد الدول المجاورة والأجنبية لسياسة إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة والرديئة ذات المناشئ التجارية المختلفة والرديئة التي لا تنطبق عليها المواصفات القياسية الدولية (وزارة التخطيط،٢٠١٢،٦٥) وان سياسة الإنفتاح الاقتصادي التي لم تكن وفق ضوابط وأسس اقتصادية رشيدة أدت إلى نتائج بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني منها. (كاظم،٢٠١١،٢)

- اختفاء الصناعات والمهن الصغيرة التي تعد أساس النهوض بالاقتصاد الوطني.
- تزايد عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة المستشرية أصلا.
- تراجع الإنتاج الزراعي بسبب المنافسة غير المتكافئة مع المنتوج الأجنبي المستورد.

اما ما يتعلق بتجارة الخدمات فان الميزان التجاري لقطاع الخدمات قد شهد عجزاً قدره (8.3),(10.5),(12.3) مليار دولار لسنوات (2013,2012,2011) على التوالي، وهذا يعد مؤشرا أخر لتفاقم مشكلة البطالة في العراق خاصة وان التشغيل في قطاع الخدمات تستوعب حوالي (60%) من القوى العاملة في الدول المتقدمة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠١٦،١٨)

جدول(7)التركيب الهيكلي للاستيرادات للمدة(2003-2014)

القيمة: مليون دولار

الاستيرادات / السنوات	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات بأنواعها	إجمالي الاستيرادات	النسبة المئوية للاستيرادات السلعية إلى إجمالي الاستيرادات (القيمة: %)		
					المنتجات الزراعية	منتجات الوقود والتعدين	المصنوعات بأنواعها
2003	664	136	9134	9934	6.6	0.13	91.9
2004	2745	2.100	16457	21302	12.8	9.8	77.2
2005	3033	2.320	18179	23532	12.8	9.8	77.2
2006	2839	2.157	17013	22009	12.8	9.8	77.3
2007	2914	1.917	14725	19556	14.8	9.8	75.2
2008	5217	3.431	26364	35012	14.9	9.7	75.2
2009	6186	4.068	31258	41512	14.9	9.7	75.2
2010	6543	4.304	33068	43915	14.8	9.8	75.3
2011	7122	4.685	35996	47803	14.8	9.8	75.3
2012	8791	5.783	44432	59006	14.8	9.8	75.2
2013	8843	5.816	44690	59349	14.8	9.7	75.3
2014	7923	5.212	40042	53177	14.8	9.8	75.2

المصدر: أعداد الباحث اعتمادا على مصادر الجدول(6)

ثانيا: تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ومشكلة البطالة

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في هيكل الدولة وبكل مفاصلها وعلى أعلى المستويات الإدارية، أن مشكلة الفساد أصبحت القاعدة والنزاهة والأمانة أصبحت استثناءا وهذا يشكل اكبر خطر على الاقتصاد العراقي، وقد أدى الفساد المالي والإداري إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كان بالإمكان أعادة تأهيل وبناء الاقتصاد الوطني والبنى التحتية وخلق فرص عمل واسعة، فالفساد الإداري يؤدي إلى اتساع فجوة البطالة بسبب تقلص جانب الطلب على العمل مقابل اتساع جانب العرض وذلك من خلال النقاط التالية. (الحلفي،٢٠٠٨، ٨٦-٨٧)

١- التعيين لا يتم على أساس الكفاءة والشهادة والدراسة وإنما على أساس المحسوبية والمحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية في جميع دوائر ومؤسسات الدولة، مما يجعل أعداد كبيرة من القوى العاملة الكفؤة خارج سوق العمل.

٢-توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد إحالتها إلى الشركات الاستثمارية والمقاولين المقربين من السلطات الحكومية المتنفذة، حيث يترتب على ذلك تأخر انجاز المشروع أو انجازه بمواصفات رديئة وسيئة في ظل غياب المتابعة لتلك المشروعات من قبل الحكومة المركزية التي استشرى في مؤسساتها الفساد، حيث انه من المفروض أن يؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة التشغيل والعمالة في تلك المشاريع. ولكن في ظل الاختلاس والهدر في الأموال المخصصة لتلك المشاريع تؤدي الى نتائج عكسية (حسين،٢٠١٢،٩٣) وحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية فان العراق احتل المركز (170) من مجموع (180) دولة استنادا الى مدركات مؤشرات الفساد والبالغ (106)، كما انه احتل المركز(16) من مجموع (17) دولة عربية لعام 2014 (عويد،٢٠١٢،١٨٧). وعلى الرغم من امتداد أثار الفساد إلى عدة مجالات، ألا أن أثاره في البطالة تتأتى من خلال الحد من النمو الاقتصادي، إذ تؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، لان الاستثمار يتجنب البيئة التي ينتشر فيها الفساد وهذا مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة نتيجة للنقص الحاصل في الموارد المالية اللازمة لمعالجة الفقر وتوليد وظائف جديدة.

ثالثا: الاستثمار ومشكلة البطالة

يشكل الاستثمار بنوعيه الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني عنصرا هاما في تمويل عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف في الهيكل الإنتاجي وتدهور البنى التحتية. وفي هذه الفقرة سوف يتناول الباحث الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وتأثيرهما على البطالة.

١-الاستثمار المحلي الحكومي

يعتمد الانفاق الاستثماري الحكومي بالدرجة الأساس على إيرادات النفط بالإضافة إلى مصادر أخرى والتي لا تشكل ألا نسبة ضئيلة من الإيرادات الكلية مثل الإيرادات الضريبية والرسوم الكمر كية والدخل المتولد من عقارات الدولة، والجدول (8) يوضح بشكل واضح الاختلال في الموازنة العامة للدولة. حيث أن الإيرادات النفطية تشكل بالمتوسط حوالي (91.42%) من إجمالي الإيرادات، وهذا يشكل اختلال في الإيرادات للفترة المدروسة العامة لاسيما وان هذه الإيرادات ترتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، أما من حيث توزيع النفقات العامة فان الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية تخصص لتمويل النفقات التشغيلية، حيث تراوحت نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات بين (66.6%-78.3%) خلال مدة الدراسة، في حين بلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات ما بين(14.4%-33.3%). يتضح مما سبق أن أكثر من ثلثي النفقات الحكومية تصرف على النفقات الجارية (رواتب الموظفين والمتقاعدين والضمان الاجتماعي والبطاقة التموينية...الخ) في حين أن الاستثمار الحكومي في مختلف القطاعات ولاسيما الإنتاجية منها متواضعة، مما أدى إلى انخفاض الطلب على عناصر

الإنتاج (العمل، رأس المال) خاصة وان معظم المشاريع الاستثمارية يشوبها الفساد ويتم إهمال الأبنية المنجزة بشكل جزئي لفترة زمنية قد تطول لسنوات بانتظار أعادة تخصيصات الأنفاق مما يزيد المشكلة تعقيدا.(فرانك،٣٩٧).

أن الأنفاق الاستثماري وخاصة في القطاعات الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب خلال الفترة الجارية على العمل والموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الإنتاج وبالتالي تشغيل المزيد من العمالة ورأس المال (جوارتيني وستروب،١٩٩٩،٢١٥).

جدول(8) تخصيصات الموازنة العامة (2008-2010)

السنوات / الإيرادات	القيمة: (%)				
	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات النفطية	51.7	43	53.2	61.9	72.6
إيرادات أخرى	2.9	7.4	5.1	5.6	5.5
أجمالي الإيرادات	54.6	50.4	58.3	67.5	78.1
الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى أجمالي الإيرادات	95.89	85.32	91.25	91.70	92.96

السنوات / النفقات	2008	2009	2010	2011	2012
أجمالي النفقات التشغيلية	61.3	54.1	52.9	58.8	62.3
أجمالي النفقات الاستثمارية	30.7	10	10	16.3	17.3
أجمالي النفقات العامة	92	78.29	77.91	78.30	77.88
نسبة الاستثمارية إلى أجمالي النفقات	33.37	14.47	14.73	21.70	22.13
نسبة التشغيلية إلى أجمالي النفقات	66.63	78.29	77.91	78.30	77.88

المصدر:

عبد الحسين العنبكي، تقييم إستراتيجية الموازنة 2010-2012،هيئة المستشارين،المكتب الاستشاري الاقتصادي، مكتب رئيس الوزراء العراقي،2012.

٢-الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يوفر للدول المضيفة التكنولوجيا المتقدمة والخبرات والإدارات الكفؤة، كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وتوفير فرص العمل للمواطنين في البلدان المستضيفة له، ولكن يقابل ذلك أن الاستثمارات الأجنبية تبحث عن بيئة ملائمة تحقق فيها أقصى الإرباح مستفيدة من رخص العمالة وتوافر المواد الأولية والقرب من الأسواق الواسعة لكي تنتج من اجل التصدير إلى أسواق البلدان الصناعية، والواقع أن خطورة الاستثمارات الأجنبية لا تتمثل في ضخامة الأموال المحولة من البلدان النامية التي تعمل فيها فحسب بل في نشاطها المدمر للاقتصاد من خلال النقل العكسي للموارد والزيادة المذهلة لحجم نزيف الموارد من تلك البلدان (زكي،١٩٨٧، ٢٣٩-٢٤١). ومن جهة أخرى تشير بعض الدراسات أن زيادة تشغيل القوى العاملة الوطنية هي زيادة وهمية وذلك لعدم فتح فرص العمل لان الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال مما يؤدي إلى خلق فرص عمل قليلة بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات للعمالة الأجنبية، كما أن هذه العمالة المحلية المستخدمة أما أنها عمالة محلية غير ذات مهارة عالية وبالتالي فان أجورهم لا تكون مرتفعة أو أنها قوة عاملة كانت تعمل في القطاع المحلي، وبالتالي فان اثر هذه الشركات الأجنبية على العمالة المحلية قد يكون محدودا جدا، بل على العكس قد يؤثر وجود الشركات الأجنبية على العمالة المحلية تأثير سالب حيث أنها تسحب من الحكومة والقطاع العام الخبرات المتخصصة، وهذا يمثل هجرة للكفاءات العلمية والفنية داخل الدولة. (خليفة،٢٠١٢،١٠)

ويلاحظ من الجدول (9) أن الاستثمارات الأجنبية في العراق قد ارتفعت من (515) مليون دولار عام 2005 إلى (1.40) مليار دولار عام 2010 وبلغت هذه الاستثمارات أقصاها عام 2013لتصل إلى (5.13) مليار دولار، والواقع أن هذه الاستثمارات لا تشكل ألا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت هذه النسبة بين (0.2%-2.1%) خلال الفترة المدروسة وهي نسبة متواضعة جدا وبالإضافة إلى ذلك وبالرغم من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق فانه لا يمكن الحكم عليها مطلقا فيما أذا كانت ذات تأثيرات ايجابية على التشغيل والعمالة لان الذي يقرر ذلك هو اتجاهات وتوزيع هذه الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد الوطني فإذا استثمرت في قطاع النفط والمناجم فان تأثير هذه الاستثمارات على التشغيل يكون محدودا، أما أذا اتجهت هذه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي فان تأثير هذه الاستثمارات على العمالة يكون أكثر فاعلية، ولكن تاريخيا يبدو أن معظم الاستثمارات الأجنبية كانت تتحقق في مجال أنتاج المواد الخام باعتبارها أكثر ربحية.

جدول (9) الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للفترة(2005-2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر(مليار دولار)		0.515	0.383	0.971	1.600	1.860
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى(GNP)		1.4	1.3	1.3	1.4	1.9
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	1.400	2.080	3.400	5.130	4.720	
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى(GNP)	0.12	1.12	1.6	2.1	0.2	

المصدر:

١- مؤتمر الامم المتحدة والتنمية (يونكتاد) دليل الإحصاءات وملفات البيانات. صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية والأولية، 2015. منشور على الموقع الالكتروني https://Dataalbankaldavli//.org/indicator/bx.KLT.DNV.Wd

٢- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015.تم احتساب نسبة الاستثمار الأجنبي إلى GNPمن قبل الباحث.

رابعا: غياب التنسيق بين التعليم العالي ومخرجاته وسوق العمل

بالرغم من تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين فان الجامعات العراقية لا زالت مستمرة برفد جيش العاطلين بأعداد إضافية كل عام، وتزداد هذه المشكلة تعقيدا في ظل تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر الذي يحتاج إلى عاملين مدربين وكفوئين وذات خبرة عالية في مجال الاختصاص، ولذا فان إستراتيجية التعليم العالي يجب أن تتركز على أعداد الخريجين وتأهيلهم ضمن الاختصاصات التي تتلائم مع سوق العمل، وبخلاف ذلك فان قطع العلاقة بين الوظائف الشاغرة(سوق العمل)والتعليم ينتج عنه هدر في الموارد البشرية والمادية. أي بمعنى أخر أن على وزارة التعليم العالي التركيز على الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل وتقليص الاختصاصات الغير المطلوبة. ويلاحظ خلال السنوات الماضية أن وزارة التعليم العالي لا زالت تخضع في إصدار قراراتها للضغط من قبل بعض الجهات السياسية بفتح أقسام معينة أو زيادة نسبة القبول بالرغم من عدم حاجة سوق العمل لهذه الأقسام. والجدول (10) يوضح على سبيل المثال وليس الحصر مدى التوسع في بعض الأقسام وزيادة عدد الطلبة المقبولين بالرغم من أن سوق العمل يعاني من فائض أصلا في تلك الاختصاصات.

جدول(10) نموذج افتراضي عن أعداد الطلبة المقبولين في بعض الاختصاصات

ت	(1) الاختصاص	(2) عدد الأقسام	(3) عدد طلبة الدراسات الصباحية	(4) عدد طلبة الدراسات المسائية	(5) المجموع
1	التاريخ	40	2000	1000	3000
2	الجغرافية	36	1800	900	2700
3	فروع العلوم الإسلامية	65	3250	1625	4875
	المجموع	_	7050	3525	10575

الملاحظات:

١- مصدر العمود رقم(2):دليل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، دليل الطالب في القبول في الجامعات العراقية 2013-2014،صفحات متفرقة.

٢- العمود رقم(3)تم احتسابه من الباحث بافتراض أن متوسط عدد الطلبة في كل قسم(50)طالب.

٣- العمود رقم(4)افترض الباحث أن عدد الطلبة المقبولين في الدراسات المسائية تساوي نصف الطلبة المقبولين في الدراسات الصباحية.

يتضح من الجدول (10) أن عدد المقبولين في الأقسام الثلاثة ما يقارب (10575) وهو اقل من الرقم الفعلي حسب اعتقادي، علما أن مجالات العمل في هذه الاختصاصات محدود جدا ويقتصر على التعليم وائمة المساجد، فإذا استمرت عملية القبول سنويا فان هذا العدد يتراكم وهذا هو واقع الحال، لذا فان على وزارة التعليم العالي أن تغير إستراتيجية القبول وعدم الخضوع للقرارات السياسية لان ذلك يؤدي إلى هدر للموارد البشرية والمادية التي كان بالإمكان استثمارها في الفرص البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

بعد دراسة وتحليل مشكلة البطالة في العراق من جميع جوانبها توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات منها:-

١- النظريات الاقتصادية التي تناولت مشكلة البطالة في الدول المتقدمة لم تقدم تفسيرا واقعيا لمشكلة البطالة في العراق وذلك بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتفاوت في مستوى التطور فضلا عن اختلاف الزمان والمكان وان ما يصلح لبريطانية مثلا لحل مشكلة البطالة قد لا يصلح للعراق.

٢- لا يزال الاقتصاد العراقي يتصف بالتركيز في الإنتاج وعدم التنوع، حيث انه يعتمد بالدرجة الأساس على الصادرات النفطية في تمويل الميزانية مع محدودية الصادرات من السلع المصنعة والمنتجات الزراعية، وكان من نتائج هذه الحالة عدم قدرة القطاع النفطي (القطاع القائد) على امتصاص البطالة للأسباب المذكورة سابقا.

٣- الانفتاح التجاري وعدم وجود سياسة تجارية محكمة أدت إلى تدفق كميات كبيرة مع السلع الصناعية والمنتجات الزراعية من النوعيات الرديئة والأسعار المتدنية من مناشئ مختلفة، وكان من نتائج هذه السياسة المنافسة الحادة للمنتوج المحلي مما أدى إلى اختفاء العديد من الصناعات المحلية وإهمال للقطاع الزراعي، مما أدى إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل.

٤- بالرغم من كون الظروف الأمنية وحالة عدم الاستقرار وانتشار ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003 إحدى العوامل التي أدت إلى زيادة معدل البطالة ألا انه لا يعتبر العامل الحاسم بدليل أن بعض المحافظات شهدت استقرارا امنيا ولكنها تعاني من معدلات بطالة مرتفعة كمحافظة ذي قار مثلا.

٥- يشكل الفساد المالي والإداري أكثر العوامل خطورة على الاقتصاد الوطني، وكان لهذا العامل إضافة إلى انتشار ظاهرة الإرهاب تأثيرا كبيرا في هدر واستنزاف الموارد البشرية والمادية والتي كان من أهم نتائجها زيادة معدلات البطالة، حيث تحملت الحكومة تكاليف باهظة نتيجة للاختلال والعجز في الميزانية العامة وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج والتي كان بإمكان الحكومة استثمار تلك الأموال في الداخل.

٦- انخفاض نسبة التخصيصات الاستثمارية المحلية وخاصة في القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) فضلا عن سوء توزيع هذه التخصيصات وما يشوبها من فساد، حيث أن متوسط النفقات الاستثمارية للمدة (2008-2012) بلغت (21.2%) من أجمالي النفقات، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع وعدم اكتمالها وتسريح العديد من العاملين في هذه المشاريع وبالتالي زيادة نسبة البطالة.

٧- كان للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق دورا محدودا في توفير فرص العمل وذلك بسبب قلة حجم الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن ذلك فان معظم تلك الاستثمارات اتجهت نحوى القطاع النفطي عن طريق ما يعرف بعقود التراخيص، حيث أن هذا القطاع لا يستوعب ألا أعداد قليلة من القوى العاملة، فضلا عن ذلك فان انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق أدى إلى تردد الشركات الأجنبية في الاستثمار في العراق، حيث أن اغلب الدراسات تشير إلى أن ارتفاع مؤشر الفساد يؤدي بالضرورة إلى نقص الاستثمارات الأجنبية الداخلة للقطر.

٨- أن تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين تعزى بالدرجة الأساسية إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة لوزارة التعليم العالي والتي تخضع قراراتها في اغلب الأحيان إلى الضغوطات السياسية من الجهات والأحزاب المتنفذة في الحكومة العراقية.

ثانيا: التوصيات

بالتوافق مع ما عرض من استنتاجات أعلاه ومن اجل تحقيق متطلبات البحث العلمي يرى الباحث ضرورة تقديم بعض التوصيات والمقترحات لعلها تعطي اداة مهمة بيد الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة البطالة في العراق.

١- ضرورة القضاء ومعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة العراقية وذلك بتعزيز ودعم السلطة القضائية من قبل السلطات التنفيذية وعدم الخضوع للضغوطات السياسية، حيث أن الفساد والإرهاب وجهان لعملة واحدة.

٢- على الحكومة العراقية وضع سياسة تجارية واضحة ومحكمة وتطبيق قانون التعريفة الكمر كية المرقم (22) لسنة 2010، حيث أن التطبيق الفعلي لهذا القانون يحقق للاقتصاد العراقي حماية للمنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتشجيعا للقطاع الصناعي والزراعي بالإضافة إلى الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية والقضاء على البطالة.

٣- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وفق الشروط التي تفرضها الحكومة العراقية وخاصة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية، فضلا عن مطالبة الشركات الأجنبية بتشغيل جزء من القوى العاملة من العمالة الوطنية وإشراكهم في الدورات التدريبية بما يخدم الاقتصاد الوطني.

٤- زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية في القطاعات الإنتاجية والاهم من ذلك منح المشاريع الاستثمارية للشركات والأشخاص اللذين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والإخلاص ومراقبة تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفق المواصفات المطلوبة والمدة المقررة لتنفيذ المشروع من قبل جهات حكومية مستقلة لا تخضع للضغوطات السياسية من قبل الأحزاب المتنفذة.

٥- ضرورة قيام الحكومة العراقية بوضع سياسة اقتصادية تتركز على التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، حيث أن ذلك يحقق هدفين أولهما تجنب الاقتصاد العراقي من الصدمات الاقتصادية بسبب التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية وثانيهما خلق قاعدة اقتصادية قوية قادرة على استغلال الموارد الاقتصادية وتوفير فرص العمل لجميع السكان.

٦- على وزارة التعليم العالي وضع إستراتيجية للتعليم العالي في العراق تقوم على أساس التنسيق بين مؤهلات الطلبة الخريجين وسوق العمل وتقليص أو إلغاء بعض الاختصاصات الغير المطلوبة في سوق العمل، وان تكون قرارات الوزارة بهذا الشأن مستقلة لان التدخلات والضغوط من قبل الكيانات السياسية في السنوات السابقة أدت إلى تدهور مستوى التعليم العالي في العراق.

المصادر :

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2015.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، كانون الأول، 2012.
٣- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) ، المجموعة الإحصائية السنوية لمنطقة الاسكوا، 2012.
٥- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تقرير الوضع السكاني في العراق لعام 2012، 2013.
٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2003-2008) ،2009.
٧- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، دليل الطالب في القبول في الجامعات العراقية 2013-2014.
٨- جامعة الدول العربية، الدول العربية، أرقام ومؤشرات، العدد(6)، 2017.
٩- جامعة الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد (1)، 2016.
١٠- جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 منشورة على الموقع: www.industry.gov.iq
١١- جيمس جوارتيني وريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
١٢- د.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
١٣- د.علاء شفيق الراوي، د.عبد الرسول عبد سلمان، اقتصاد العمل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبعة العمال المركزي، العراق، 1989.
١٤- د.جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في أوربا، مكتبة النهضة العربية، القاهرة 1953.
١٥- د.عادل احمد حشيش، الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1971.
١٦- د.عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة شفيق، بغداد، 1974.
١٧- د.عبد الوهاب الأمين، د.زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983.
١٨- رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.
١٩- احمد مبروك محمد خليفة، إبراهيم سعيد عبد اللطيف، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في مصر، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 2012.منشور على الموقع الالكتروني: democratical.de/?p609
٢٠- غسان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية العالمية مع الإشارة إلى العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد (9) ، 2016.
٢١- هناء عبد الجبار صالح، العمل غير المهيكل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
٢٢- د.كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق الواقع والآثار. آليات التوليد وسبل المعالجة، 2011 منشورة على الموقع الالكتروني Kamel al fatlaw@yahoo.com

٢٣- د.عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي. أسبابها وسبل معالجتها، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (8)، 2012.
٢٤- عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع أشارة خاصة إلى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد (43)، (44)، 2008.
٢٥- د.عبد الحسين العنبكي، تقييم إستراتيجية الموازنة 2010-2012، المكتب الاستشاري الاقتصادي، مكتب رئيس الوزراء، 2012.
٢٦- Kimberly Amado, types of unemployment, 2017.
منشورة على الموقع الالكتروني:
balance.com/types of unemployment.3305522https://www.the
٢٧- Schumpetor.J, Theory of Econoic Development, Harveral university press Cambridge, MA.
٢٨- Adil Mouhammed, unemployment and the entrepreneur, journal of economic research, university of Illiois at springfield 2010.